الإرهاب والعنف في العراق... ومراوحة العمل السياسي

د. منى جلال عواد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* تدريسية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

تواجه العملية السياسية في العراق بعد مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وتحول العراق من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن الانغلاق المطبق إلى الانفتاح المفرط، حالة من الفوضى والتخبط السياسي، بسبب مجموعة من الإشكالات السياسية والتداخلات الداخلية والإقليمية، برغم الدعوات المطالبة بتطويرها وإرسائها على مبدأ المصالحة الوطنية، إلا أن تلك المناشدات تصدم بكثرة من المعوقات الأساسية الجديرة ببحث المهتمين بالمستقبل الديمقراطي للدولة العراقية.

وقبل الخوض في طبيعة ومؤشرات العملية السياسية لابد لنا من توضيح بعض المفاهيم، لغرض ضبط التحليل في أطر منهجية، منها ما اصطلح على تسميته بالعملية السياسية، والسؤال الذي يواجهنا ما المقصود بالعملية السياسية؟ لغرض تدقيق مضمون الأسئلة المثارة نشير (**إلى أنها اصطلاح مجازي يراد منه الإشارة إلى الفعاليات السياسية، الناشئة لنظام سياسي ناشئ على خلفية نظام سياسي، تغير بسبب أريد منه التغيير جوهرياً**).

وهذا يتطلب توفير بدائل جديدة تحـــل محل النظام القديم، ومن الطبيعي أن تواجه العملية السياسية الجديدة مشكلات بنيوية وتنظيمية، وتستمر هذه المشاكل بسبب المواجهة بين القديم الذي يريد الإبقاء على ما كان عليه، وبين الجديد الذي يتطلع إلى ما ينبغي أن يكون.

وتنماز العملية السياسية بالاستمرار إلى حين ترسيخ أركانها في نظام سياسي جديد، ومن ثَمَّ يمكن تعريف العملية السياسية (**بأنها مشروع سياسي مصاغ**

من قوى سياسية، تؤمن بالعملية السياسية يراد له أن يترسخ ويستقر، وتتسم مجمل العملية بالاستمرار إلى حين تجسيدها بنظام سياسي، يتميز بنوع من الثبات والاستمرار ويرتكن إلى دستور حاكم لحركته ومنظم لها). إن من شروط العملية السياسية الناجحة ما يأتي:

1 ـ الاتفاق: بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، على المشتركات الرئيسة التي تخص الدولة، أرضاً وشعباً وسيادة.

2 ـ التوافق: بين القوى السياسية على أن العملية السياسية تخص الجميع، ومخرجات العملية تمس كل القوى سلباً وإيجاباً.

3 ـ قبول الآخر: أي قبول القوى السياسية بعضهم بعضاً، على أساس أن النجاح والفشل يصبان في رصيد جميع القوى المشاركة في العملية السياسية، إن فقدان أيّ من تلك الشروط يجعل العملية السياسية عرضة للفشل، ودون الوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة.

إنطلاقاً من تدقيق مفهوم العملية السياسية، نحاول عرض سمات هذه العملية الجارية في العراق بموضوعات عامة أهمها:

1 ـ فتح التدخل الأميركي عام 2003، وانهيار الدولة العراقية الأبواب أمام النزاعات السياسية، التي اتخذت سمة الصراع الطائفي المعبر عن مصالح اجتماعية/ روحية لهذه الكتلة السكانية أو تلك.

2 ـ إدت الإجراءات السياسية المتعجلة لقوات الاحتلال الأميركي، بدءاً من تشكيل حكومات عراقية تنقصها الشرعية الوطنية، إلى صياغة الدستور والتصويت عليه، وصولاً إلى إجراء انتخابات عامة، نقول إلى اعتماد الإطراف المتنازعة العنف السافر لغة لحل خلافاتها.

ومن المعوقات الأساسية الجديرة بالبحث في إطار هذا الموضوع هي مشكلة الإرهاب في العراق، الذي يأخذ بعداً أكثر أهمية بحكم معاناته من مختلف صور الجرائم الإرهابية، وتحت مسميات وذرائع مختلفة، وهنا لا نريد أن نعرف الإرهاب، كمصطلح أو نحدد مفهومه بوصفه ظاهره جلية للعالم ولها سياقاتها وسماتها، بقدر ما نركز على مضمون نتائجه وتداعيات فعالياته على العملية السياسية في

إلى اعتماد الإطراف المتنازعة العنف السافر لغة لحل خلافاتها

العراق، لكونه يعتمد على منظومة عمل ستراتيجية عالية التكتيك تحقق أهدافاً ومصالح سياسية.

لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه، نفسها فجأة في مواجهة وضع جديد، لم تتعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية، فبعد حظر وجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي، وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي وفراغ، إذ أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي أفرز عدداً من المظاهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي، ومنها:

- تعدد الجهات والقوى المشرفة على الاحزاب.
- تعدد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية.
- عدم وجود قيود على نشاط القوى السياسية.

وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، أسفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي، وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الأحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، تبعاً للمعطيات التي تتحرك في الشارع السياسي العراقي، فهناك لون من تلك القوى السياسية يعتمد ثقافة الإرهاب السياسي، ويعزز لغة العنف داخل المجتمع، عن طريق التنظير والدفع بالضد والتخندق بالاتجاه المغاير لحركة دوران العمل السياسي.

هذه السلوكيات والتداعيات تنتج تناسل لمجاميع ارهابية، بأسماء ومسميات شتى عابرة من خارج الحدود، تتزاوج مع حواضنها في الداخل لتنذر بخطورة الوضع السياسي

هذه السلوكيات والتداعيات تنتج تناسل لمجاميع ارهابية، بأسماء ومسميات شتى عابرة من خارج الحدود، تتزاوج مع حواضنها في الداخل لتنذر بخطورة الوضع السياسي، وتراهن على انهيار منظومة القيم المجتمعية وتفتيت اللحمة الوطنية، بإفساد الحياة وتسميم مفاصلها بكل شئ وزرع البذور الطائفية وتكفير الآخر.

إن هذا العدد الهائل من الأحزاب تجعل الإنسان في دوامة الاختيار والانتقاء، بإذ لا يستطيع أن يميز بين هذا الحزب أو ذاك، وكل حزب يلغو بلغوه، وأي لغو يراه الحزب أحسن من الآخر، فيظل الإنسان حائراً يسال عن الأجود، أي حزب صالح؟ أي حزب يمثل طموح الشعب؟ أي حزب يفتح آفاقاً للشعب؟

إن معظم تلك الاحزاب دخلت العملية السياسية، بمفاهيم وآليات واساليب ضبابية غير واضحة، بعيدة جداً عن الحراك السياسي الواعي، بإذ لم تقدم الانجاز السياسي للمساحات الجماهيرية الواسعة التي تقف وراءها، وهنا يقف الفرد ضائعاً تائهاً، فيكره الأحزاب وينزوي في جهة منعزلة، من هنا ينفجر الوضع و تأتي جماعة فاسدة ما محاولة الاصطياد في الماء العكر، فتصطاده وتعرض لهذا الفرد كل أنواع الجنة وتغريه بأموال طائلة، فيخيل له موهوماً أن له قوة في اتخاد القرارات تهم مصير الأمة، فيقع مالم يكن في البال، تملؤه الجماعة بمتفجرات مسلوب البال والعقل فتسوقه من بعيد، وهذه الجماعة تختار له المكان والزمان فينفجر في الوقت الذي يرغبون ويذهب في ذلك الأبرياء والضحايا، **من هنا يظهر جلياً أن هناك علاقة كبيرة بين الأحزاب والإرهاب؟**.

إن معظم تلك الاحزاب دخلت العملية السياسية، بمفاهيم وآليات واساليب ضبابية غير واضحة، بعيدة جداً عن الحراك السياسي الواعي

وإذا كانت القوى السياسية في العراق بعد 2003، بوصفها المحرك الرئيس للعملية السياسية تتحمل جزءاً رئيساً من اختلال المعادلة بين طرفي العلاقة، فإن العملية السياسية أو الركائز الرئيسة، التي بنيت عليها تتحمل الجزء الآخر من اختلال التوازن، ذلك أن العملية السياسية التي انطلقت من أواخر عام 2003، بنيت على مجموعة من الوثائق والقوانين الرسمية (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، الدستور وغيرها)، لم تكن محل إجماع وتولد عنها معارضة من كل القوى السياسية من دون استثناء، مع ضرورة مراعاة أن تلك المعارضة تباينت في حدتها من هذه القوة السياسية إلى تلك، عليه صار من الواضح أن العملية السياسية جوبهت بدرجات متباينة من المعارضة، وكالآتي:

1 ـ معارضة ضمن النظام : وهي المعارضة التي جاءت من القوى السياسية، التي انخرطت في العملية السياسية، وطبيعة هذه المعارضة أنها لا ترفض العملية السياسية برمتها، بقدر ما تنحسر معارضتها على هذه الجزئية أو تلك، مثل (**الحزب الإسلامي**)، وقد انمارت **مواقف الحزب الاسلامي من العملية السياسية بالتذبذب وعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الكثير من القضايا**، إذ شارك بمجلس الحكم، وبعد ذلك انسحب من الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني 2005، بسبب رفض مقترح كان

مواقف الحزب الاسلامي من العملية السياسية بالتذبذب وعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الكثير من القضايا

الحزب قد قدمه مع بعض القوى السنّية بتأجيل الانتخابات مدة ستة أشهر، ثم عاد ليشترك في لجنة صياغة الدستور، وبعد ذلك انسحب منها، ثم عاد قبل اليوم الأخير من إجراء الاستفتاء ليعلن قبوله بمسوّدة الدستور، بعد إجراء تعديلات أهمها التعديل الخاص بالمادة (140) الذي يسمح بتعديل الدستور بموافقة الجمعية العامة الجديدة، التي ستفرزها الانتخابات.

وفي 27 تشرين الأول 2005 أعلن الحزب الإسلامي دخوله في تحالف انتخابي، هو جبهة التوافق العراقية للمشاركة في انتخابات كانون الأول 2005، وقد حصلت جبهة التوافق من جراء المشاركة على (44) مقعداً.

وعليه يمكن القول إنَّ مواقف الحزب الإسلامي المتذبذبة وغير الحاسمة، ربما كانت السبب وراء تكرار انسحاب كبار أعضائه، من أمثال حاجم الحسني وعلي بابان وطارق الهاشمي وسلمان الجميلي وعمر الكربولي وآخرين، مما أدى ذلك إلى خلق فجوة بينه وبين الجماهير، وهذا ما أكدّتهُ نتائج انتخابات المجالس المحلية عام 2009، والانتخابات البرلمانية عام 2010، التي حصل فيها على (6) مقاعد في عموم العراق وشكواه من استئثار الائتلاف بالسلطة، أو الحزبين الكرديين وموقفهما من الفدرالية وتوزيع الثروات.

2 ـ معارضة النظام: وهي المعارضة التي تأتي من القوى السياسية الرافضة للعملية السياسية جملة وتفصيلاً، ويمكن توزيع هذه المعارضة على النحو الآتي:

أ ـ معارضة معلنة: أبرز ممثليها هيئة علماء المسلمين، التي تشكك بشرعية النظام السياسي الناشئ منها، مع تأكيدها عدم شرعية انتخابات 2005، بوصفها تجري تحت الاحتلال، فضلاً عن ذلك فإن أسباب دعوتها إلى المقاطعة، هي العمليات العسكرية الأميركية على منطقة الفلوجة.

ب ـ معارضة مسلحة: تتخذ من استخدام القوة سبيلاً لتغيير الواقع، وهذه تتباين في درجة القوة والقدرة على التأثير، ولكنها تشترك مع الآخرين في استخدام القوة.

ت ـ معارضة كامنة: تتحين الفرصة للظهور، وهي معارضة لا تعلن عن نفسها لأسباب تتعلق بطبيعة عملها، أو بسبب خشيتها من النظام.

وبعد عدة سنوات من التغيير الذي حدث في العراق بعد العام 2003، ما تزال العملية السياسية تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار بسبب عدم النضج، وأبرز دلالات عدم النضج والاستقرار في المنظومة السياسية الفتية في العراق يتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب.

في العراق بعد العام 2003، ما تزال العملية السياسية تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار بسبب عدم النضج

وما يزال الشكل السياسي للعملية السياسية مجهولاً ومتأرجحاً بين محاصصة الأحزاب، الذين تقاسموا المناصب السيادية والوزارية والإدارية لهذا البلد بعضهم معبعض، على أسس فئوية وتوافقية وحزبية انتخابية وغير انتخابية، بعيداً عن المهنية والاستقلالية ليشيع مع ذلك الفساد المالي والإداري الذي استشرى واستفحل بمؤسسات الدولة جميعها، من دون وجود رادعٍ حقيقي لهذا الفساد الذي تزداد ملفاته يوماً بعد يوم، على ال برغم من كثرة وجود ما يسمى بـــ**(المؤسسات الرقابية في الدولة)**.

والأمر الثاني الذي ما يزال يؤثر في شكل العملية السياسية، هو سطوة وتنفذ الإرهاب طوال مدة العشر سنوات الماضية، وتحديه الكبير للحكومة ومؤسساتها العسكرية والأمنية عن طريق الأعمال الإجرامية والإرهابية، التي تستهدف أرواح الناس من الأبرياء والفقراء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم ضحية تصارع سياسي وحزبي بين كتل متحاصصة ومتنافرة على حكم هذا البلد.

وفي اثناء مدة التغير التي أعقبت سقوط النظام السابق، والتي ازداد فيها الفساد والإرهاب، واستشرى في جميع مؤسسات الدولة ظلت الحكومة عاجزة عن محاربتهما والقضاء عليهما، فبقيت ملفات الفساد تنخر بالجسد الاقتصادي لهيكل الدولة والذي يدفعه ثمنه المواطن الفقير، الذي بقى حاله كما هو عليه ولن يتغير أبداً، وكذلك بدأ الإرهاب ينشط ويتوسع بإعماله المستهدفة لأرواح المساكين والأبرياء والمتحدية لشكل وهيبة الحكومة، كالهجوم على مؤسسات كبيرة في الدولة مثل وزارة العدل وسجني (أبو غريب والتاجي) المحصنين والإفراج عن ما بهما من معتقلين وسجناء.

بدأ الإرهاب ينشط ويتوسع بإعماله المستهدفة لأرواح المساكين والأبرياء والمتحدية لشكل وهيبة الحكومة

أي بعبارة اخرى أن دوافع الإرهاب تكمن في:

1 ـ سياسية لتحقيق اهداف سياسية أوتصفية خصوم سياسيين.

2 ـ اقتصادية بسبب الشعور بالظلم من عدم توزيع الثروات بشكل عادل، أو عدم توفير فرص للعمل والعيش الكريم.

3 ـ تعطيل العمل بالقوانين.

4 ـ هنالك عامل اجتماعي كالشعور بالتمييز مثلاً.

5 ـ هناك عامل مشترك وهو التهميش والعنف الذي يولد العنف والقوة والإقصاء.

وهناك دول إقليمية ساعدت على إستقطاب جيل من السياسيين، وحشرهم في العملية السياسية، من أجل إفشال التجربة السياسية العراقية الجديدة، عن طريق خلق المقاطعات والتقاطعات في مشهد الحراك اليومي، وإذكاء حالة الصراع السياسي بأدوات طائفية وجعل الساحة العراقية بيئة صراع دائمة بين الاطراف المتنازعة، تتحكم في خيوطها أجندات خارجية مختلفة مدمرة تشترك في صناعة الموت والقتل اليومي، بتجنيد فصائل سياسية تعنى بتجارة الموت والقتل لتصنع الإرهاب السياسي، مسوغاً لحماية مدنها من رياح التغيير، وتلك الأعمال الإرهابية تخضع إلى ستراتيجيات دموية منظمة، ترمي إلى استنزاف كامل لإرادة الشعب العراقي وثوابته الوطنية.

وجعل الساحة العراقية بيئة صراع دائمة بين الاطراف المتنازعة، تتحكم في خيوطها أجندات خارجية مختلفة مدمرة تشترك في صناعة الموت والقتل اليومي

بعد الحديث عن أسباب الإرهاب أو دوافعه، وأثره في العملية السياسية في العراق يمكن أن نطرح بعض النقاط التي يمكن بها معالجة الإرهاب:

1 ـ القضاء على البطالة والفقر وإعطاء الأقليات حقوقها التي عادة ما تكون مصدر للنزاع.

2 ـ احترام حقوق الانسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب.

3 ـ التصدي للعوامل التي تسهم في الإرهاب والتي منها الفقر والظلم السياسي والاقتصادي فمعظم الدراسات تؤكد أن الإرهاب ينتشر في المجتمعات الفقيرة، فالفقر والحرمان والتهميش الاجتماعي هي البيئة التي ينمو فيها الإرهاب.

4 ـ لابد من اشباع حاجات المجتمع بتوزيع الثروات بشكل عادل واحترام حقوق الانسان، وحماية المجموعات الضعيفة كالأرامل والايتام.

5 ـ منع الإرهابيين من الحصول على الأموال والموارد اللازمة للقيام بالعمليات الإرهابية.

6 ـ تطوير قدرات الدولة على دحر الإرهاب بتدريب الأجهزة الأمنية، وتوفير الوسائل التي يحتاجها الامن، للقيام بعمله مع ملاحظة أن تطبيق القبضة الحديدية سينشر الرعب، ويحول البيئة المظلومة إلى فئات تحمل السلاح، وتقوم بأعمال إرهابية للانتقام للنفس.

7 ـ يجب مساعدة ضحايا الإرهاب، وأسرهم وتسهيل عملية اعادة حياتهم إلى مجراها الطبيعي.

8 ـ تشجيع المجتمع المدني للمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب.

9 ـ تشجيع المواطنيين على التعاون في هذا الامر.

10 ـ مكافحة استغلال النفوذ والتربح من الوظيفة وإهدار المال العام.

11 ـ عمل ابحاث لدراسة سيكولوجية الإرهابي، وهناك أبحاث تم عملها يمكن الاستعانة بها.

12 ـ تنمية المناطق المهملة الحاوية للارهاب بتطوير الخدمات العامة من ماء وكهرباء وأمن.

13 ـ توسيع المشاركة السياسية وتحقيق التنمية الدائمة.

14 ـ استخدام وسائل الاعلام ومؤسسات العمل الأهلي والمؤسسات التعليمية في عمليات مكافحة الإرهاب ونشر الوعي بين المواطنين.

وأخيراً، يمكن القول إن التطورات السياسية التي شهدها العراق بعد 2003، والتي انمازت بآثارها السلبية، ولاسيّما استعمال لغة العنف بديلاً عن الحوار، تتطلب اليوم قبل أيّ وقت مضى الحاجة إلى اقامة حوار بين القوى السياسية المختلفة، والتسليم باحترام قواعد العمل الديمقراطي التي ينبغي التوافق عليها، والتسليم بعد ذلك، بما ينتج عن تلك القواعد في إطار احترام وحدة البلاد واستقرارها.